جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس السابع: الخطط الفرنسية السياسية والإعلامية للقضاء على الثورة.
تمهيد
1) الخطط السياسية
2) الخطط الإعلامية والدعائية.
استنتاج.

تمهيد
انتهجت فرنسا سياسات عديدة في التعامل مع ثورة التحرير شملت العديد من المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، من خلال انتهاجها لأسلوبين مختلفين أحدهما يعتمد على القوة والعنف والقمع أما الآخر فينتهج الإغراء والمناورة والمخادعة.

1)الخطط السياسية:

تميزت ردود الفعل الفرنسية مع اندلاع ثورة التحرير بارتباك شديد على مختلف الأصعدة، حيث فوجئت بهذا البركان الذي دقّ صمت الأحداث في الجزائر؛ حيث أنه حسب تعبير وزير الداخلية الفرنسي فرانسوان ميتيران؛ لم تكن تتوقع حدوثها في هذا التاريخ بالذّات[1].

لقد حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر التقليل من شأن هذه حوادث ليلة أول نوفمبر والتعتيم عليها في نفس الوقت[2].

إن مفاجئة تفجير ثورة التحرير قد قابله استهتار وسوء تقدير من طرف الإدارة الاستعمارية ويلخص ذلك موقف الوالي العام نفسه الذي صرح قائلا:"لا داعي للقلق، هناك 300 بندقية في الأوراس، هذا كل ما في الأمر". كما كان يرجع حركة التمرد إلى المحصول السيئ خلال الموسم الزراعي الأخير، كما أنّ التمرد محدود في منطقة معيّنة ويقصد بالطبع الأوراس[3].

صدر أول رد رسمي من وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران حيث جاء فيه:"أنّ الجزائر هي فرنسا. والحرب لغة الحوار الوحيدة" كما أكّد أيضا كلامه أمام البرلمان الفرنسي بقوله:" أنّ الجزائر هي فرنسا، والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية"[4].

وضمن هذا المجال أعلن الوالي العام في الجزائر؛ "بأنّه يملك وسائل إضافية سوف لن يدخر استعمالها، وأنّه سيتّخذ كل ما يجب اتّخاذه من إجراءات الحماية والدفاع عن مصالح فرنسا والفرنسيين"[5].

كما أنّ ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح "بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أنّ ما يتم في واحد من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية"[6].

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص ص 264-265.
[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 91.
[3] نفسه، ص 78.
[4] نفسه، ص 91.
[5] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، 90.
[6] نفسه، 91.

في 6 نوفمبر 1954 صرّح وزير الداخلية الفرنسي أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي:"إذا كنّا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس والمغرب) [1] اللّذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، فان ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا (..) إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحالة ستكون الحرب، إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلّها"[2].

لا حوار بأي شكل من الأشكال مع المجموعة المتمردة حيث أكد ماناديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أمام البرلمان الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1954:" إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو، ليس هناك إلا قانونا واحدا وأمة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه هي إرادتنا (..) فبين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك انفصال، ويجب أن يكون واضحا لجميع الناس وفي جميع الأمكنة والأزمنة، في الجزائر وفي فرنسا ولكن أيضا في الخارج"[3].

في حين أنّ السيد مارسيل ادموند نايجلن لم يبد اندهاشه مما وقع، بل ذكر أيضا بأنّه كان دائما يقول:"إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عمّا يجري في كل من المغرب الأقصى وتونس". ليحدد لاحقا خطّته[4] الهادفة إلى خنق الثورة في مهدها والتي حدّدها في نقطتين هي: "تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر، وتتعلق الثانية بتنمية الخدمات الاجتماعية، خاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدّهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني"[5].

لقد شدّد الخناق على حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع التركيز على أسمائها البارزة؛ في حين أن المحركين الحقيقيين الذين كان أغلبهم من غير معروفين على المستوى الوطني لم تشملهم الاعتقالات. وهكذا صدر مرسوم في 5 نوفمبر 1954 نشر في الجريدة الرسمية في 7 نوفمبر قضى بحلّ هذه الحركة[6]، بما في ذلك المنظمات والهيآت التابعة لها ومنع نشاطها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية وعمالات الجزائر. لقد ألقي القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر على أزيد من 500 مناضل ومسؤول في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وما تبع ذلك من تحقيقات لكشف خيوط ما وقع في ليلة نوفمبر 1954. إن عمليات الاستنطاق والاعتقالات العشوائية والتي شملت أحيانا بعض الحياديين قد "دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هروبا من السجون ومراكز الاستنطاق"[7].

لقد قدّرت البيانات الأولى للسلطات الفرنسية عدد من تصفهم بالمتمردين بأنهم لا يتجاوزون 300 أو 400 شخص معظمهم في منطقة الأوراس، في حين أنها أعلنت نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 أعلنت بأنها ألقت القبض على ألف من الإرهابيين "وأنّ العمليات العسكرية الحقيقية سوف تدخل مرحلتها الحاسمة في الأيام المقبلة"[8].

اعتقل الفرنسيون كل من له سوابق نضالية وطنية خاصة المحسوبين على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فقد تمّ خلال شهر نوفمبر 1954 اعتقال 1200 شخص، حبس منهم 750 بدون سبب أو جرم. كما شرع في تجميع السكان في أماكن معيّنة تحت التهديد بأقسى العقوبات، طبعا كانت البداية بمنطقة الأوراس في 21 نوفمبر 1954. كما تقدر المصادر الفرنسية عدد ضحايا القتل بدون محاكمة خلال شهري نوفمبر وديسمبر بأكثر من 100 قتيل، خاصة من جرّاء استخدام القصف الجوي[9].

لقد أبدى الوالي العام روجي ليونار قد أبدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، وحاول التأكيد على أنّ كل القرائن تثبت بان عناصر أجنبية هي التي خططت، وهي من تقود التمرد قصد

---

[1] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 265.
[2] نفسه، ص 266.
[3] نفسه، ص 265.
[4] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المصدر السابق، 91.
[5] نفسه، 92.
[6] نفسه، 96.
[7] نفسه، 97.
[8] نفسه، 98.
[9] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 78.

تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكين بذلك من فتح ملف المغرب العربي أمام هذه الهيأة الدولية[1].

لقد اتّهمت فرنسا أعداء الخارج فيما يحصل من تمرد في الجزائر وكان المقصود بالخصوص هو جمال عبد الناصر خاصة بعدما تمّ بثّه من دعاية ثورية من إذاعة صوت العرب من القاهرة[2].

"وبما أنّ مصدر الخطر هو الشرق، فقد تحركت باريس لقطع طريق الإمداد المحتمل للثورة الوليدة بالسلاح خاصة. وكان التركيز منذ البداية على الحلقة الليبية أساسا، بتنبيه الحليفين لندن وواشنطن إلى إمكانية لجوء الثوار الجزائريين لاستغلال وجودهما العسكري هناك. أي إمكانية التزود بالسلاح من قواعدهما بليبيا". كان من شأن هذه الخطوة أن ضاعفت من مصاعب المكلفين بمهمة الإمداد منذ بداية الثورة[3].

بحلول سنة 1955 أدركت السلطات الاستعمارية بعدم جدوى الكذب والخداع والبيانات الوهمية حيث عملت على إرساء قواعد سياسة أكثر وضوحا ومقبولة على الأقل بالنسبة للمعمرين وقد تمحورت على نقطتين هما: إعلان الحكومة الفرنسية عن رغبتها في تطبيق برنامج إصلاحي في الجزائر واتخاذ في نفس الوقت اتّخاذ قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما تسميه بجيوب التمرد[4].

في جانفي 1955 عين الوزير الأول مانديس فرانس جاك سوستيل واليا عاما للجزائر خلفا لسابقه روجي ليونار. الى جانب كون سوستيل رجل سياسة فقد كان باحث أنثروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة فقد كان رجل مخابرات سبق له العمل مع الجنرال شارل ديغول خلال الحرب العالمية الثانية. لقد أعلن هذا الأخير قرار الحرب الشاملة على من يصفهم بالمتمردين في جميع مجالاتها السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية. حيث كان الى جانب ما يتلقاه من تقارير مكتوبة وشفوية قد قام بجولة معاينة ميدانية إلى المناطق الساخنة بالأوراس وقسنطينة؛ كان من نتيجتها أن استخلص حقيقتين هما:

1-هناك تناسبا طرديا بين مستوى الفقر والاستعداد للالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

2-المتمردون من رجال ثورة التحرير يمثلون قاطرة الوطنية السياسية والدينية[5].

لقد أعلن جاك سوستيل أثناء تكوين حكومته في 24 فيفري 1955 يعلن "أنّ حكومته لن تتخلّى عن الجزائر، إلا كما تتخلّى عن مقاطعة بريطانيا". وهذه الأخيرة هي مقاطعة مكونة من أربع ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولة مستقلة انضمت إلى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة 1532[6].

قام جاك سوستيل خلال ربيع 1955 بمناورة استهدفت تفتيت الجبهة الداخلية للجزائريين، من خلال سعيه لتكوين قوة سياسية جديدة مناوئة لجبهة التحرير، حيث مهّد لهذه المؤامرة بإطلاق سراح عدد من المناضلين الذين اعتقلوا في بداية شهر نوفمبر 1954؛ والذين عجزت الشرطة الفرنسية عن إثبات انتسابهم لعمليات ليلة أول نوفمبر، ليستمر ذلك بإجراء اتصالات مع بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والتي تلتها مقابلات مع الوالي العام سوستيل[7].

وضمن هذا التوجه حرص جاك سوستيل للحرص على الاستماع إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية حيث استقبل في مساء 28 مارس 1955 كل من الدكتور أحمد فرنسيس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، الشيخ خير الدين (جمعية العلماء المسلمين)، الحاج شرشالي (عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية) نيابة عن قادة الحركة المسجونين بسركاجي وفي مقدمتهم الأمين العام بن يوسف بن خدّة. كما استكمل سوستيل لقاءاته في 2 أفريل 1955 بلقاء على انفراد مع زعيم اتحاد البيان فرحات عباس. كان هدف الوالي العام هو تأسيس تجمع معتدل يمكن أن تتحدث معه فرنسا ضمن مخطط الإصلاحات في نظام الاحتلال في الجزائر[8]؛ في مواجهة تمرد حركة ليلة أول نوفمبر 1954.

وفق ما يذكره العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور فان جاك سوستيل قد اقترح عليهم تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين: غلاة الكولون من جهة ومجانين الوطنيين من جهة ثانية. لكن رد

---

[1] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 91.

[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 96.

[3] نفسه، ص 96.

[4] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 100.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 135.

[6] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص 103.

[7] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 269.

[8] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 135.

فرحات عباس كان واضحا بان زمن الإصلاحات قد انتهى. لكن هذه الورقة لم تلبث أن سقطت من محفظة مناورات سوستيل لما علم باتصالات فرحات عباس والشيخ العربي التبسي أواخر جوان 1955 من سنة 1955 مع جبهة التحرير الوطني[1].

نفس هذه المناورة قام بها جاك سوستيل مع بن يوسف بن خدّة وعبد الرحمان ورفاقه من الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ بهدف الدعوة لمشروعه الرامي إلى عزل جبهة التحرير الوطني. حيث كلّف بهذه المهمة مساعده للشؤون العسكرية الرائد فانسان مونتاي الذي قام بزيارة بن يوف بن خدّة وعبد الرحمان كيوان بسجن سركاجي وطرح عليهما الموضوع بهذه الصيغة:"فرنسا ستتفاوض ذات يوم، لكن ليس مع القتلة، بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية". لكن هذا الكلام المدسوس لم يجد آذانا صاغية من الرجلين[2].

لقد حاول جاك سوستيل التصدي لثورة التحرير من خلال سياسة مزدوجة تجمع بين القوة العسكرية الضاربة والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين واستدراجهم للابتعاد عن مساندة الثوريين. كما أنّ التقرب من السياسيين المعتدلين هدفه ضرب الخيارين المسلح والسياسي مع بعضهما البعض، وبالتالي إضعاف دعاة الخيار المسلح وتفتيت مواقف الجزائريين.

لقد تلخص مشروع جاك سوستيل الإدماجي في النقاط التالية:

1-تقسيم إداري جديد للعمالات والدوائر لتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

2-عصرنة الفلاحة لربط الجزائريين بالأرض.

3-توسيع الصناعة الخفيفة بهدف خلق وظائف للعاطلين قبل امتداد الثورة إليهم.

4-تحويل البلديات المختلطة لأجل خلق الانسجام الإداري، في استجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

5-استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية استجابة لحد مطالب جمعية العلماء[3].

6-تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية والتي كانت من مطالب الحركة الوطنية.

7-محاربة الأمية.

8-فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين لمساواتهم في ذلك مع أبناء المعمرين.

9-تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالتوظيف العمومي لكي لا يبقى حكرا على المستعمرين، كما يسمح ذلك بخلق طبقة جديدة تستفيد من هذه الامتيازات.

10-مطالبة المتربول بتكثيف المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها خلق ارتياح لدى غالبية الجزائريين[4].

في 2 ديسمبر 1955 قرر ادغارفور حل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات جديدة[5]، وأجريت هذه الانتخابات في 2 جانفي 1956 حيث أسندت الحكومة الجديدة إلى قي مولي. حدد هذا الأخير برنامج حكومته في خطاب التنصيب الذي ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 31 جانفي 1956 ومما جاء فيه:"إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كلّ شيء، العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف. ومن أجل ذلك فانه يجب وقف الإرهاب والقمع الأعمى المرافق له ومتابعة التطور الديمقراطي للمؤسسات وتنظيم التعايش بين عنصري السكان وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا الأم، ولكن في نفس الوقت يجب الاعتراف بالشخصية الجزائرية واحترامها وتحقيق المساواة التامة بين كل السكان.."[6].

كما اقترح قي مولي (Guy Mollet) في فيفري 1956؛ ضمن سياسته في الجزائر ثلاثية شهيرة تتمثل في: وقف إطلاق نار، انتخابات، مفاوضات[7]. حيث لخصت حكومة قي مولي سياستها في القضاء على التمرد قبل أي إصلاح؛ بمعنى تحطيم جبهة التحرير الوطني أولا تأكيدا لأولوية الخيار العسكري الذي ازداد وضوحا منذ ربيع 1956 خاصة بعد اكتشاف البترول في الصحراء، والذي تدعم أيضا بمصادقة الجمعية الوطنية بأغلبية عريضة على قانون السلطات الخاصة في 12 مارس 1956. إن هذه السياسة المندفعة نحو الحل العسكري هي التي

---

[1] نفسه، ص 136.

[2] نفسه، ص 137.

[3] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص 110.

[4] نفسه،ص 111.

[5] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 270.

[6] نفسه، ص 271.

[7] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص ص 39.

جعلت روبير لاكوست الوالي العام الجديد يعبر عنها بوضوح أيام بعد التحاقه بمنصبه قائلا:"إنما بعثت إلى الجزائر لأحارب وأنتصر"[1].

لقد ترجم روبير لاكوست تعليمات حكومته بخصوص مجابهة هذا الوضع لكن بإعطاء الأولوية المطلقة للقضاء على ثورة الجزائريين ثمّ فيما بعد يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية؛ حيث إمكانيات هائلة بين يديه مما جعله يتجرأ بالإعلان عن بداية "الربع ساعة الأخير" مغرورا بالسند والدعم الذي تلقاه من حكومة باريس. خاصة استدعاء الاحتياطي بداية من شهر مارس 1956 اثر القرار الذي أعلنت عنه الجمعية الوطنية الفرنسية[2].

ففي 28 جوان 1956 أنشا ثمانية عمالات أخرى بالإضافة إلى الخمسة الأولى قبل أن يستكمل العملية في أوت 1957 بتقسيم الصحراء إلى عمالتين: الواحات (ورقلة) والساورة (بشار)[3].

وتجسد ذلك بإلغاء 78 بلدية مختلطة مع تقسيمها إلى 1107 بلدية[4].

كان هدف روبير لاكوست ومن ورائه قي مولي من هذه الإصلاحات هو فتح الأبواب شيئا فشيئا أمام مشاركة الجزائريين في الإدارة المحلية، تمهيدا لإبراز قوة ثالثة حقيقية قادرة على تهميش جبهة التحرير وسط المجتمع المسلم. حيث كان لاكوست يعتقد بأن تكون العدو الرئيسي لجبهة التحرير[5]. كما أنّه بوسع هذه القوة الثالثة أن تعوض نظام جبهة التحرير كركيزة أساسية لجزائر المستقبل تحت رعاية المتربول. وتنفيذا لذلك فتحت أبواب مراكز التكوين الإداري أمام فئات مختارة عادة من بين الموالين لإدارة الاحتلال وذويهم. أما على الصعيد العسكري فكان هناك عمل مماثل تقوم به المدارس العسكرية وشبه العسكرية. كانت النتيجة الأولى لهذه السياسة هو توظيف حوالي 3000 جزائري في السلك الإداري، في الوقت الذي كانوا فيه سابقا يعدون على الأصابع[6].

لكن يبدو أنّ هذه السياسة الإصلاحية للوالي العام روبير لاكوست لم تجد التفاعل المطلوب من طرف المسلمين الجزائريين حيث كتبت جريدة وهران جمهورية (Oran Républicain) الصادرة في 21 أوت 1956 رغم كونها ذات توجه اشتراكي مثل روبير لاكوست "لم يكن لإصلاحات منقوصة وغير كافية ولا مطبقة كبير أثر(..) لاسيما أنّ المسلمين ينظرون إليها كطعم يرفضون الاقتراب منه"[7].

وهذا ما دفع لاكوست بقوة باتجاه دعم المنطق الأمني العسكري، وترجم ذلك عمليا من خلال تنازل هذا الأخير عن سلطاته البوليسية للجنرال ماسو والفرقة العاشرة للمضليين التي احتلت العاصمة بداية من 7 جانفي 1957. وأمام طغيان الحل الأمني والعسكري "اكتست المشاريع الإصلاحية التي يلوح بها لاكوست بين الفينة والأخرى طابعا ثانويا أكثر فأكثر، حيث اتّخذت شكل المناورات الظرفية والخطاب الموجه للاستهلاك الخارجي، عند اقتراب المواعيد الدولية التي تطرح خلالها القضية الجزائرية"[8].

لقد كان موقف فرنسا واضحا بخصوص التفاوض مع من تسميهم بالمتمردين سواء من الجمهورية الرابعة إلى الخامسة حيث كان استمرار موقف الحكومة من هذه النقطة لافتًا للنظر. في ديسمبر 1957، أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة[9]، أعلن السيد بينو، الذي كان وقتها وزير الخارجية: "لا يمكن أن يكون هناك تقرير مصير حقيقي لفرنسا في سياق العنف أو الضغط أو الفوضى العادلة. الغرض من الانتخابات هو تعيين الرجال. هؤلاء، المنوطون بالمسؤوليات، عليهم إذن أن يفكروا في الخيارات المعروضة عليهم". في عام 1959، في إعلانه الصادر في 16 سبتمبر، قال الجنرال ديغول، الذي أعلن حق الجزائريين في تقرير المصير، "إن مصير الجزائريين يخص الجزائريين ، ليس كما سيفرض عليهم السكين والبندقية الرشاشة، ولكن وفقًا للإرادة التي سيعبرون عنها شرعيًا بالاقتراع العام"[10].

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 261.
[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص ص 273- 274.
[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 262.
[4] نفسه، ص 262.
[5] نفسه، ص 262.
[6] نفسه، ص 263.
[7] نفسه، ص 263.
[8] نفسه، ص 264.
[9] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p811.
[10] Ibid, p812.

في 12 جوان 1957 نصّبت بباريس حكومة جديدة بزعامة بورجس مونوري وزير الدفاع السابق؛ الذي سيفضل الحل الأمني في سياسته بالجزائر، حيث وافق وزير دفاعه أندري موريس على فكرة انجاز مشروع خط مكهرب والذي سيحمل اسمه على الحدود الشرقية والغربية لمنع تسلل المجاهدين والأسلحة عبر الحدود التونسية والمغربية. حيث يشتمل هذا الخط على شبكة متكاملة من الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة بتيار يتراوح ما بين 10 إلى 25 ألف فولت فضلا عن حقول الألغام المزروعة بداخله وفي جواره. كما حرص مونوري للحصول على سلطات خاصة لحكومته من الجمعية الوطنية في 26 جويلية 1957 بالتراب الفرنسي أيضا بعدما حصلت الحكومة السابقة على ذلك في الجزائر بناء على قانون 12 مارس 1956[1].

من جهته حاولت حكومة فليكس غيار المعيّنة في 5 نوفمبر 1957 أن تدعم نفسها معنويا بالظهور في ثوب المنتصر الذي يقترب من حسم ملف القضية الجزائرية بشقيها السياسي والعسكري؛ خاصة مع اقتراب فتح النقاش في قضية الجزائر بالجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية هذا الشهر. ترجمت هذه السياسة في العمل الدعائي للوالي العام في الجزائر روبير لاكوست الذي اشتمل تنظيم مهرجان دعائي ضخم حول الانتصار الحاسم الذي أحرزه الجيش الفرنسي في معركة الجزائر بالقضاء على آخر جيوب الإرهاب على حدّ قوله في 8 أكتوبر 1957 بمقتل علي عمار المعروف بـ"علي لابوانت" ورفاقه[2]. وكذا الاتفاق المبرم مع الجنرال محمد بن لونيس الذي قرّر تصويب بندقيته بالأولوية نحو جيش التحرير الوطني. ليكمل لاكوست مهرجانه الدعائي بتنظيم مظاهرات "عفوية" في 13 نوفمبر 1957 حيث سارعت الإذاعة والتلفزيون الفرنسي لتغطيتها بشكل واسع. إن الحكومة الفرنسية من خلال سياستها الغوغائية تريد القول للجميع خاصة الأمم المتحدة بأن القضية الجزائرية في طريقها للحل أمنيا وإداريا باعتبارها مسألة تمرد داخلي فقط[3].

في الثامن فيفري 1958 تورطت الحكومة الفرنسية بترخيصها لجيش الاحتلال بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي ومهاجمة ساقية سيدي يوسف. حيث شكلت هذه العملية المتسرعة غير المدروسة العواقب في ردود أفعال غير متوقعة، من خلال طرح المسألة على مجلس الأمن الدولي وعرض كل من واشنطن ولندن وساطتهما بين تونس وفرنسا، بالإضافة لتداعيات أخرى في باريس والجزائر مما أدى بالتعجيل بسقوط حكومة فليكس غيار في 15 أفريل 1958[4].

وفي ظل هذا الفراغ الحكومي الذي سيدخل فرنسا في انقلاب أو أحداث 13 ماي 1958 سيجد روبير لاكوست نفسه في حالة ما يشبه الفراغ الحكومي مما ستسمح له بلعب ورقة التصعيد بالجزائر على المستويين السياسي والعسكري. غير أنّ تطورات الأمور وتسارع الأحداث؛ لم تسمح له بالتحرك في ظل حالة الهيجان والتذمر لدى المعمرين الذي تحالفوا مع العسكريين المتطرفين والتي ستمهد لاحقا لانقلاب 13 ماي 1958؛ فما كان من روبير لاكوست إلا المغادرة نحو باريس بنصيحة من أصدقائه وعلى رأسهم الجنرال ماسو[5] بحكم امتداده للسياسات السابقة الفرنسية والتي أصبحت محل شك وانتقاد وتذمر غير مسبوق.

منذ صيف 1954 إلى غاية 1958 شهدت فرنسا تعاقب ستّ وزارات البعض منها لم يعمّر سوى بضعة أشهر والبعض الآخر عشرات الأيام فقط؛ وكثيرا ما تدوم الأزمة الوزارية أسابيع طويلة إلى غاية أن تتشكل حكومة جديدة. "لقد استمرت الأزمة الوزارية التي أعقبت سقوط حكومة مانديس فرانس 19 يوما، والأزمة الثانية التي جاءت على اثر حل الجمعية الوطنية على يد ادغارفور 57 يوما. وبعد سقوط وزارة قي مولي لم يتمكن بورجيس مونوري من تشكيل الوزارة إلا بعد 22 يوما من الأزمة، ومع ذلك فقد سقطت بعد ثلاثة أشهر ونصف فقط من تشكيلها، لقد استطاع فيليكس قيار تشكيل الحكومة بعد محاولات عديدة قام بها آخرون، وهم من أبرز الوجوه السياسية في الجمهورية الرابعة من بينهم قي مولي، بعد أزمة وزارية دامت 36 يوما. أما وزارة فليملان التي تشكلت ليلة 13-14 ماي 1958 عقب الانقلاب الذي قام به المستوطنون بمساعدة الجيش ضدّ الجمهورية يوم 13 ماي فلم يعمّر أكثر من أسبوعين"[6].

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 265.

[2] نفسه، ص 267.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 270.

[5] نفسه.

[6] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 279.

في 29 ماي 1958 وجّه رئيس الجمهورية الفرنسية برقية استغاثة للجنرال شارل ديغول لكي ينقذ فرنسا من هذه الأزمة جاء ضمن فحواه:"أمام الخطر الذي يهدد الوطن والجمهورية فإنني قرّرت أن أتوجه نحو أمجد الفرنسيون، الذي كان قائدنا في أحلك الساعات من تاريخنا من أجل استعادة حريتنا والذي يتجسد حوله الإجماع الوطني الرافض للدكتاتورية ليثبت الجمهورية"[1].

كانت سياسة ديغول عبارة عن سياسة إعلان حرب على الشعب الجزائري، فهي الأخطر منذ الشروع في الحرب الشرسة على ثورة التحرير حيث تعرف بـ"سياسة الوسائل الكبرى عسكريا وسياسيا"[2].

لقد أعلنها صراحة شارل ديغول مع استلامه للسلطة بأن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ويجب أن تظل كذلك إلى الأبد دون أي تغيير". هذا هو المنظور الذي يظهرفي الخطابات التي ألقاها الجنرال ديغول ، رئيس المجلس آنذاك، خلال جولته في الجزائر في بداية جوان 1958، خاصة في وهران، حيث صرح في 6 جوان: "فرنسا هنا. إنها هنا إلى الأبد (..) الجزائر عضويا أرض فرنسية، اليوم وإلى الأبد"[3].

كان اختيار الحرب واضحا في مسعى ديغول بالجزائر منذ البداية إذ قرر فور استلامه السلطة جوان 1958 دعم الجيش حتّى "نبقى سادة قرارنا" حسب قوله. وبذلك اقر بتمكين الجيش بالوسائل الضرورية لتحقيق نصر حاسم على من يصفهم بالمتمردين[4].

بدأ ديغول مناوراته بعرض مشروع الاستفتاء على الدستور الجديد للجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958[5].

وفق شاربونيي جين (Charpentier Jean) يشكل خطاب الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير "مرحلة أساسية في مسار الصراع الجزائري. من هذا التاريخ ، أو بالأحرى بعد أيام قليلة، من قبول هذا الإجراء من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، يمكن للمرء أن يأمل بشكل معقول أن يتوقف القتال وأن تؤدي المفاوضات إلى السلام في عام 1960"[6]. كان الإعلان عن هذه المبادرة في خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959والذي طرح خلاله ثلاثة اختيارات لاستفتاء تقرير المصير المحتمل وهي: الانفصال التام، الفرنسة، تمكين الجزائريين من حكم أنفسهم. لكن هذا يكون بعد أربعة سنوات ستواصل خلالها فرنسا جهود التهيئة والتغيير[7]. لقد تضمن ما يعرف بتقرير المصير المشروط في خطاب 10 نوفمبر التفاوض على الاستسلام[8].

على الصعيد العسكري؛ في توجيه إلى المندوب العام للحكومة الجزائرية، حدّد رئيس الوزراء الحدود الضيقة للتفاوض المحتمل مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) "سيكون هناك، إذا لزم الأمر، مناقشة مع المتمردين فقط حول المشاكل العملية التي قد يطرحها وقف إطلاق النار: نهاية القتال، ومصير المقاتلين المتمردين ، وأسلحتهم وتنظيمهم". ويطور هذا التوجيه حسب شاربونيي جين (Charpentier Jean) بندًا في الإعلان الرئاسي الصادر في 16 سبتمبر 1959: "إذا كان المتمردون يخشون أنه بوقف القتال سيتم إحالتهم إلى العدالة ، فإن الأمر متروك لهم لتسوية شروط عودة حريتهم مع السلطات، كما اقترحت تقديم سلام الشجعان"[9].

ألمح الجنرال ديغول إلى هذا المقطع من مؤتمره الصحفي في 23 أكتوبر 1958 حيث قال "أما بالنسبة للتنظيم الخارجي (يقصد الحكومة المؤقتة) الذي يحاول من الخارج توجيه النضال، أكرر هذا بصوت عالٍ والذي سبق

---

[1] نفسه، ص 281.

[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 258.

[3] Charpentier Jean, La France et le G.P.R.A.. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 855-870, p857.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 275.

[5] نفسه، ص 277.

[6] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 836-855, p836.

[7] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 630.

[8] نفسه، ص 571.

[9] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A op.cit, p812.

أن أبلغته به. إذا تم تعيين المندوبين للحضور وتسوية إنهاء الأعمال العدائية مع السلطات، فسيتعين عليهم فقط تقديم طلب إلى السفارة الفرنسية في تونس أو الرباط. سيضمن أحدهما أو الآخر نقلهم إلى العاصمة. هناك سيكونون آمنين تمامًا وأنا أضمن لهم حرية المغادرة".[1]

كان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لذلك "لا تزال تعتبر في باريس الهيئة الحاكمة للتمرد، فهي تخضع لقانون العقوبات، وإذا تم تقديم السلام لها، إذا كان من المتصور التفاوض، فهي مفاوضات بين السلطة القانونية من جهة وسلطة فعلية من جهة أخرى، تشبه باختصار المفاوضات بين الحكومة ومركز نقابي لإنهاء الإضراب. من غير المرجح أن تمنح هذه المفاوضات مع المتمردين مكانة المحاربين، لإخراجهم من القانون الداخلي لإخضاعهم للقانون الدولي، أي أكثر من تبادل الأسرى بين جيش التحرير الوطني. والجيش الفرنسي الذي قدم في مناسبات مختلفة"[2].

بعد سنة من إعلان ديغول تقرير المصير في 5 سبتمبر 1960 عقد ديغول مؤتمر صحفي لتوضيح مقاصده من وراء هذا المشروع؛ حيث أكد فيه اعتقاده بأن المسلمين يريدون أن تصبح "الجزائر جزائرية" وتساءل ضمن هذا السياق**" لكن هل ستكون ضد فرنسا أو بالاشتراك مع فرنسا؟"** ليجيب عن ذلك معربا عن ثقته بأن الغلبة ستكون حتما **"للتعاون في ظل السلم".** كما تعرض بدوره إلى الأطراف المعنية بهذا المشروع فليس له اعتراض على مشاركة جبهة التحرير الوطني كطرف لكن بشروط ثلاثة[3] هي:

1-لا ينبغي أن يتغلب قانون الرشاش مسبقا على قانون الاقتراع.

2-لا يمكن اعتبار "المنظمة الخارجية للمتمردين" ممثلا وحيدا للمسلمين.

3-لا يمكن الحديث معها في السياسة ما دام الكلام للرصاص[4].

في 4 نوفمبر 1960، تم تقديم "الجزائر الجزائرية" على أنها "جزائر متحررة"[5]. مراهنة ديغول على إنشاء "قوّة ثالثة" من خلال سياسة الترقية الاجتماعية المزمع تطبيقها حيث ستساهم في إبرازها وتعزيز صفوفها؛ لتكون في الوقت المناسب بديلا لجبهة التحرير في تقرير مستقبل الجزائر مع إدارة الاحتلال؛ حيث بدأ العمل بهذا المخطط منذ عهد جاك سوستيل وصولا إلى روبير لاكوست ثم خلال فترة ديغول. من خلال تكوين إطارات الجزائر الجديدة، وكان قد استفاد البعض من وجهائها من تشريعات ديسمبر 1958 ودخلوا في المجلس الوطني الفرنسي. محاولة إقناع الأقلية الفرنسية بقبول بعض الإصلاحات التي تستهدف تطوير وترقية نخبة المسلمين المعتدلين لتصبح شريكا لها في إطار ما يعرف في عهد ديغول بجزائر التجديد والأخوة والتي يرفع هذا الأخير شعارها. حيث صرح في 8 جانفي 1959 بمناسبة استلامه مهامه كرئيس للجمهورية**:"**أن الجزائر مدعوة إلى تطوير شخصيتها المتميزة، في ظل التعاون الوثيق مع فرنسا"[6].

جاء في رسالة شارل ديغول في 26 ديسمبر 1959 إلى قائد أركان الجيش الفرنسي في تقييمه 18 شهرا من حكمه وسياسته في الجزائر نضرة إحباط من فشل الحل العسكري وإمكانية بقاء فرنسا بهذا البلد ومما جاء فيها:

1-"رغم كل التطمينات والوعود والأوهام، لم نتمكن بعد من استمالة أغلبية السكان سواء بالجزائر أو بفرنسا أو بالخارج".

2-"إذا أصغينا للحالمين يكفي أن نكون القوى لينضوي المسلمون تحت رايتنا! ترى كم من قوات إضافية ينبغي تجنيدها للحصول على هذا الولاء".

---

[1] Ibid.

[2] Ibid, p813.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 639.

[4] نفسه، ص 640.

[5] Charpentier Jean. La France et le G.P.R.A.. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961, pp. 855-870, p859.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 630.

3-"إن الاعتقاد بان الحل يكمن في الإدماج أو الفرنسة-وما يتبع ذلك من استمرار سيطرتنا على البلاد بالقوة- لا يعدو أن يكون حماقة مؤسفة. فمن الجنون بكل بساطة، الاعتقاد بان سيطرة القوة يمكن أن يكون لها مستقبل في هذا البلد"[1].

2)الخطط الإعلامية والدعائية.

في الواقع بادرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر وباريس بهجوم إعلامي كثيف سخروا خلاله كل الوسائل والإمكانيات المادية. لقد تولت خلاله وزارة الداخلية الفرنسية نفسها أمر تخطيط وتنفيذ هذه الحملة الإعلامية مدعية أن ما يحدث في الجزائر مجرد أعمال إرهابية يمكن القضاء عليها بأسرع وقت. لقد مارس الإعلام الفرنسي الاستعماري نشاطه بحيث "يصبح الإعلام والدعاية مثلا مجرد شيء واحد وظيفته التضليل والتزييف"[2].

وهكذا نجد بأن بلاغ وزارة الداخلية الفرنسية قد تصدر خبر وكالة الأنباء الفرنسية ومختلف الصحف الصادرة في 2 نوفمبر 1954 حيث جاء فيه:"وقعت عدّة عمليات في هذه الليلة، عبر نقاط متعددة من التراب الجزائري، وهي ناتجة عن أعمال فردية أو جماعات صغيرة[3]. هذا وقد اتّخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام بالجزائر، كما وضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة، وان الهدوء يخيم على مجموع السكان"[4].

في صباح اليوم الثاني من ثورة التحرير أوعزت أيضا وزارة الداخلية إلى الحاكم العام بالجزائر روجي ليونار أن يصدر بلاغا إضافيا جاء فيه:"حدثت إثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري، وعلى الخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدّة عمليات مسلحة بلغ عددها ثلاثين عملية قامت بها فرق الإرهابيين، وقد نجم عنها مقتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة وجنديين من الحرس الليلي بمنطقة القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على مراكز الجندرمة، وألقيت القنابل المصنوعة محليا، ولكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركات الحبوب ببلدة بوفاريك وشركة سيليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل. والحاكم العام يؤكد أنّه قد اتّخذ فور وقوع هذه الحوادث الإجراءات الحازمة السريعة اللاّزمة لمجابهة هذه الحالة، وهذه الإجراءات هي الآن بين يدي القائد العام للجيش، حيث يجري تنفيذها، كما استدعينا القوات الاحتياطية لتدعيم قواتنا بمناطق الحوادث. أن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال، وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب"[5].

لقد كتبت صحيفة صدى الجزائر(Echo d'Alger) للمعمر سوزيني المعروف بكراهيته للجزائريين في 2 نوفمبر 1954 ضمن افتتاحيتها: "إن اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في آن واحد، وأنّ نوعية القنابل المستعملة، ونظام فرق الهجوم، بالبذلة العسكرية، خصوصا تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسية الجزائرية كل ذلك يدل على أنه ناتج عن خطة مدروسة (..) يجب العمل بسرعة وشدّة (..) لقد تفاءل السكان بالتأكيدات التي قدمها الحاكم العام والمتعلقة بإجراءات الحماية والقمع التي يتطلبها الوضع العام خاصّة، وانّه يملك وسائل عمل إضافية(..) إن السكان يضعون ثقتهم في قوات الحماية من أجل احترام النظام والأمن ويتمنون أن تزود بالإمكانيات لأداء مهمتها الصعبة فوق أرضية صعبة[6] (..) يجب العمل بسرعة، لبتر حبل الديناميت الملقى على الجزائر، لأن السلم الاجتماعي يتطلب ذلك"[7].

لقد امتلأت التصريحات الفرنسية والصحف داخل الجزائر وبفرنسا بالكثير من الكلام والأوصاف المشوهة لصورة جبهة وجيش التحرير؛ حيث اعتبرت الأحداث من فعل مجموعة متعصبة معزولة ليس لها أي قاعدة أو

---

[1] نفسه، ص 633.

[2] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص46.

[3] نفسه، ص47.

[4] نفسه، ص48.

[5] نفسه.

[6] نفسه، ص50.

[7] نفسه، ص51.

سند شعبي، متمردة خارجة عن القانون (فلاّقة). وهو وصف عملت أجهزة الإعلام الفرنسي على نشره وترويجه، بالطبع للانتقاص من قيمة الحدث وأبطاله[1].

إن ما حدث ليلة أول نوفمبر 1954 هو بفعل تحريض ودعم من أطراف أجنبية في مقدمتها مصر وليبيا والمجر؛ حيث يمكن اعتبار تعاليق إذاعة بودابيست في برامجها الموجهة إلى شمال إفريقيا دليلا على تورط الكتلة الشرقية في ما يحدث في الجزائر من عصيان وتمرد[2].

مع الأعداد الضخمة من عمليات التوقيف وقنبلة جبال الأوراس بالنابالم عنونت الجرائد الاستعمارية مهللة في صفحاتها الأولى "بان المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري"[3].

لقد ركزت وسائل بأمر من المسؤولين الفرنسيين طبعا على مسألة التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية والتي حسب ما كتبته لا يمكن للجزائريين الوقوف في وجه قوات الأمن الفرنسية. ومضى بها الخيال للقول أن 500 إرهابي تونسي قد التحقت بجبال الأوراس في الأيام الأولى لشهر نوفمبر، وأن مهمتهم تنحصر في تنظيم وحدات القتال وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وخوض حرب العصابات. كما أشارت أيضا بأن السلطات العسكرية قد كشفت أن بعض الطائرات كانت تأتي ليلا بدون أدنى ضوء لتفرغ حمولتها بمنطقة الأوراس، وقد يكون منطلقها من المملكة الليبية[4].

كما كتب هذه الصحافة بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات. وضمن هذا الكلام كتبت جريد "صدى الجزائر" في عددها الصادر في 10 نوفمبر 1954 خبرا مفاده "أن سكان تيزي غنيف قد حاولوا الاعتداء على اثنين وثلاثين إرهابيا وقعوا أسرى أثناء عملية قامت بها قوات الأمن"[5].

استنتاج:

رغم الإجراءات الفرنسية المتعددة والمتنوعة ن اجل القضاء على ثورة التحرير إلا أنّها فشلت أمام صخرة تحدي ثورة التحرير الجزائرية التي أثبت فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.

---

[1] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 265.

[2] نفسه، ص 266.

[3] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 97.

[4] نفسه، 99.

[5] نفسه، 99.